

تحقيق وافق مجلس الوزراء، في جلسة أوله من أمس، على مشروع مرسوم يرمي الى اعتبار الاشغال العائدة لمشروع إنشاء سد وبحيرة بسري وتخطيط طريق لتمرير خطوط الجر نحو بركة آنان في بعض قرى وبلديات قضاء الشوف وجزين، في مقابل تصاعد الحملة البيئية والاعتراضات من البلديات على المشروع

مشروع سدّ بسري «منفعة عامة» تضرّ «المصلحة»



تراجعت مشاريع السدود في مختلف دول العالم بسبب التلوث والاحتباس الحراري (مروان طحطح)

بسام القنطار

رغم تصاعد الحملة الراضية لمشاريع السدود من قبل البلديات والجمعيات الاهلية والسكان المحليين، كان لافتاً أول من أمس موافقة مجلس الوزراء على اعتبار مشروع إنشاء سد وبحيرة بسري وتخطيط طريق لتمرير خطوط الجر نحو بركة آنان، في بعض قرى وبلديات قضاء الشوف وجزين، من المنافع العامة، ما يمهد الطريق أمام الاستثمارات والبازار المنتظر في كل بلدة لرفع أو خفض قيمة الاستثمار وتعديل مرور الخط في العقارات تحقيقاً لمصالح الأزمات والمنتفعين. وكان وزير البيئة محمد المشنوق قد أعلن مطلع الأسبوع أن الحكومة لا تستطيع وهي في تركيبها وظروفها الحالية تغيير خيار حكومي متخذ في الحكومة السابقة، وأن العمل في سدّ جنة مستمر، كذلك الأمر في سد حمانا وبسري، مؤكداً أن دراسة لتقييم الأثر البيئي حول هذه المشاريع الاستراتيجية ستصدر في أقل من أسبوعين.

وتقول الجمعيات البيئية إن دراسة الأثر البيئي لسد بسري قديمة، ويجب أن يعاد البحث فيها بالاستناد الى المرسوم الجديد، وأن يجري تلزيمها الى شركة مختصة غير تلك التي كلفت بأعمال التخطيط والتلزم، وأن تراعي استشارة السكان في منطقة السد.

وسبق لمجلس الوزراء أن وافق بموجب قراره رقم 33 تاريخ 8 ايلول 1999 على تكليف مجلس الإنماء والإعمار بتحديث الدراسة العائدة لمشروع سد بسري والمباشرة بالأجراءات المتعلقة بتنفيذ هذا المشروع. وفي 12 تموز 2012، أي بعد 13 عاماً على تكليف مجلس الوزراء، وافق مجلس الإنماء والإعمار على تكليف الاستشاري دار الهندسة «نزيه طالب وشركاه» وشركة نوك (مجموعة مدمجة) بمهام استكمال الدراسات وإعداد ملفات التلزم ومؤازرة المجلس خلال عملية تلزم وتنفيذ الأشغال العائدة لمشروع سد بسري.

وتعود الدراسات الأولى لمشروع إنشاء سد بسري الى خمسينيات القرن الماضي، حيث سبق أن قامت النقطة الرابعة «المساعدة الأميركية» بدراسة عامة للموارد المائية في لبنان خلال السنوات 1951 إلى 1954، من جملتها استكشاف موقع لإنشاء سد على نهر بسري. وفي سنة 1975 قامت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بمزيد من الاستقصاءات الجيولوجية. وفي سنة 1980 تم التوقيع على اتفاق بين المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، والاستشاريين «بي آر سي للهندسة» و«دار الهندسة نزيه طالب» لإجراء دراسة الجدوى.

وتشير الدراسات التي أن مشروع السد يقع على منسوب 395م فوق سطح البحر على مسافة 23 كلم من مصب النهر في البحر الأبيض المتوسط، ومن المفترض أن يؤمن 105 ملايين متر مكعب من المياه سنوياً لمصلحة المنطقة الممتدة من ساحل إقليم الخروب وصولاً الى مرتفعات المتن مروراً بالضاحية الجنوبية وبيروت الإدارية.

في المقابل، تتصاعد الحملة البيئية المطالبة بإعادة النظر في مشروع إنشاء السدود في مختلف المناطق

«الإنماء والإعمار» الى مجلس الوزراء أن المجلس راسل البلديات طالباً موافقتها على المشروع، حيث وافقت بلديات مزرعة الشوف وبنواتي ومزرعة الظهر على المشروع بموجب قرارات صادرة عن المجالس البلدية مع بعض الملاحظات (غالباً ما تكون ملاحظات نفعية تتعلق بضم أو حذف بعض العقارات من التخطيط بحسب مصالح انتخابية وعائلية وطائفية). كذلك صدر عن قائم مقام جزين بالتكليف قرار بالموافقة على المشروع بالنسبة الى القرى التي لا يوجد فيها بلديات، مرفقاً قراره بموافقة مختابر بلدات وقرى بحنين وبسري والغبابية والحرف.

أما بالنسبة إلى بلديات بسابا وباتر وعاراي وبكاسين، فقد رأى مجلس الإنماء والإعمار أنه صدر عنها موافقة ضمنية على المشروع، لأنها لم ترد سلباً أو إيجاباً خلال 15 يوماً من تاريخ تبليغها، عملاً بالبند الثامن من المادة الخامسة من المرسوم الاشتراعي رقم 5 تاريخ 31 آذار 1977، في حين أبدى رئيس بلدية عماطور ومختار بلدة خربة بسري ملاحظات حول المشروع، يقول مجلس الإنماء إنه أخذ بها، علماً بأن ذلك لا يمكن اعتباره بمثابة موافقة قانونية من تلك البلدات على المشروع، لأنه يفترض بهذه البلديات أن تكون صادرة عن المجلس البلدي.

في المقابل، فإن بلدية الميدان هي الوحيدة التي أصدرت قراراً واضحاً، وجددت التأكيد عليه أكثر من مرة،

الاعتبار طبيعة المنطقة الزلزالية لوقوعها مباشرة فوق فالق روم الزلزالي. ويرفض نجيم «العرض - الرشوة» الذي يقدم إلى بلديات المنطقة بإنشاء محطات تكرير للصرف الصحي في مقابل موافقة البلديات على المشروع، مؤكداً أن ذلك لا يمكن أن يحسم مسألة تلوث وادي نهر بسري بمجاري إقليم الخروب وجزين ما دامت مشاريع الصرف الصحي لا تُربط ربطاً كاملاً بمحطات تكرير، علماً بأن من واجب الدولة أن تنفذ

بلدية الميدان - قضاء جزين هي الوحيدة التي أصدرت قراراً برفض سدّ بسري

هذه المشاريع الضرورية لأبناء المنطقة بمعزل عن الموافقة أو عدم الموافقة على مشروع السد. ويطالب مجلس الإنماء والإعمار بضرورة استثمار عقارات وأقسام من العقارات تقع في مناطق بسري، مزرعة الظهر، الحرف، خربة بسري، عاراي، بكاسين، مزرعة الشوف، دير المخلص، بحنين، بنواتي، الغبابية، باتر، عماطور، وبسبابا العقارية، لزوم مشروع إنشاء السد والبحيرة وتخطيط طريق لتمرير خطوط الجر نحو بركة آنان في بعض قرى وبلديات قضاء الشوف وجزين. ويتبين من ملخص الملف الذي رفعه

اللبنانية، وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون التنظيم المدني رقم 69 الصادر في 22 أيلول سنة 1983، بالقول: «يتم وضع التصاميم وأنظمة المدن والقرى ضمن الخطة الشاملة لتنظيم الأراضي».

في المقابل، يتبين من نص «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية» أنها تتضمن فضلاً كاملاً عن السدود والبحيرات ورد فيه مشروع سد بسري من ضمن المشاريع الحكومية المقترحة باعتباره في «طور الدراسة المفصلة»، لتخلص الخطة الى القول إن الكلفة المرتفعة للسدود، والتي تتجاوز ملياري دولار، عدا عن كلفة شبكة التوزيع التي تكلف بضعة مليارات أخرى، تجعل من مشاريع السدود المقترحة مجرد «خطط مبدئية أكثر منها برامج ثابتة ومحددة في الزمان».

ويؤكد نجيم أن منطقة بسري تتميز بتنوع بيئي فريد غير متوافر في أي من المناطق اللبنانية الأخرى. وبالتالي فإن كلفة إنشاء السد عالية الأثر من الناحية البيئية. وفي حين تقدّر وزارة الزراعة أن إنشاء السد يحتاج الى إزالة ما يقارب 70 ألف شجرة، يشير نجيم الى أن هذا التقدير يمكن أن يرتفع الى ما يزيد على 200 ألف شجرة على أقل تقدير.

كذلك يشير نجيم الى أن السد المذكور يهدد بالقضاء على الآثار الرومانية والعثمانية في مرج بسري وكنيسة ومزار «مار موسى»، ولا يأخذ بعين

الاعتبار، ومن ضمنها سد بسري، نظراً إلى ضررها البيئي الذي لا يعوض، وكلفتها المرتفعة، ووجود بدائل لها أقل كلفة وأكثر فائدة، أهمها البرك الطبيعية الصغيرة والتخزين الجوفي.

وتشير الدراسات العلمية المتعلقة بالبحيرات والسدود إلى أن التلوث الناتج من الكثافة السكانية وآثار الاحتباس الحراري، يجعل من المياه المجمعة خلف السدود غير صالحة للشرب، ويستوطن فيها عدد كبير من البكتيريا والطحالب الضارة، عدا عن تجرّ جزء كبير منها.

ويؤكد الناشط البيئي رجا نجيم أنّ المناطق الواقعة في نطاق مشروع سدّ وبحيرة بسري مُصنّفة مواقع طبيعية محمية بموجب القرار الوزاري رقم 131 لسنة 1998 (وزارة البيئة)، ضمن تصنيف نهر الأولي من المنبع الى المصبّ طوولاً، بما فيه حرم النهر الذي يشمل جميع الأراضي المصانة بالتخطيط. كذلك فإن هذه المنطقة محمية بموجب «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية»، حيث تمّ تصديق تصنيف نهر الأولي، وخاصة «البارك - المنتزه الطبيعي» المناطق لنهر بسري، باعتباره منطقة طبيعية وطنية، وينبغي للمخططات التوجيهية وأنظمة المدن والقرى التي سيجري إعدادها أو تعديلها، الالتزام بالإجراءات التخطيطية والتنظيمية التي يتخذها مجلس الوزراء انطلاقاً من «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي